ملامح التحول القيمي في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية

د.تريكي حسان●

ملخص :

شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحولات عميقة وسريعة، تبدو واضحة خاصة على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، إلا أن هذه التحولات لا تبدو كذلك على الصعيد القيمي، وهو ما تهدف هذه الدراسة لإبرازه والتعرف عليه. إذ سنحاول كشف ورصد أهم ملامح التحول في القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية المتوفرة ونتائج الأعمال البحثية والشواهد الميدانية. وهذا بالتركيز على القيم الأسرية، وقيم العمل والقيم المتعلقة بالتعليم.

● قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية – جامعة باجي مختار–عنابة– الجزائر.

مقدمــة :

يعتبر موضوع القيم من المواضيع التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين في ميادين عدة، كالفلسفة، وعلم الاجتماع، والتربية وعلم النفس. وهذا ما يؤكد أهميتها باعتبارها تشكل إحدى المحددات المهمة للسلوك الفردي والاجتماعي على حد سواء، كما تعتبر من المؤشرات الأساسية لنوعية الحياة ومستوى الرقي والتحضر. إضافة إلى كونها جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضاري والثقافي للمجتمع.

وتمثل القيم جانبا رئيسيا من ثقافة أي مجتمع، بل يمكن القول إنها تمثل لب الثقافة وجوهرها. وقد ازداد في عصرنا الاهتمام بدراسة القيم وتحليل طبيعتها، لأنها تتصل بكل مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية والجمالية للأفراد والجماعات. فمعرفة قيم مجتمع ما، تسمح بالتعرف على الأيديولوجيات والفلسفة العامة لهذا المجتمع، وتساعد على رسم مختلف سياسات التخطيط للمستقبل. كما أن عملية التنمية تحتاج إلى تحليل طبيعة القيم، من أجل تدعيم ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ونبذ كل ما يعيق تقدمه.

وتستهدف الدراسات الاجتماعية للقيم معرفة محركات السلوك، لاستغلالها في دفع عجلة التنمية، وكذلك معرفة القيم السالبة، لوضع التخطيطات الملائمة لإحداث تغيير كيفي في السكان، وتغيير نظرتهم لأنفسهم وللأشياء والموضوعات.

وقد تزايد الاهتمام بدراسة القيم في عصرنا، خاصة وأن المجتمعات المعاصرة تعرف تحولات بصورة لم تألفها من قبل، لاسيما في ظل إفرازات ظاهرة العولمة والتطور المذهل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال. والمجتمع الجزائري كسائر المجتمعات الأخرى، ليس بمنأى عن هذه التأثيرات. حيث شهد بعد الاستقلال تحولات عميقة وسريعة، تبدو واضحة خاصة على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي. الا أن هذه التحولات لا تبدو كذلك على الصعيد القيمي، وهو ما تهدف إليه دراستنا هذه لإبرازه و التعرف عليه. إذ سنحاول كشف ورصد مظاهر التحول في القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، من خلال تحليل سوسيولوجي إحصائي، وبإتباع استراتيجية منهجية تسمح بتناول الموضوع على مستوى كمي وكيفي، وهذا بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية المتوفرة ونتائج الأعمال البحثية والشواهد الميدانية.

أولا : مفهوم القيم:

لقد اختلفت تعاريف المفكرين للقيمة، ويعزى هذا الاختلاف والتباين إلى المنطلقات النظرية والفكرية لهم. وفي علم الاجتماع، قدم الباحثون العديد من التعاريف للقيمة، ومن أقدم هذه التعاريف هو تعريف توماس وزناينكي Thomas & Znaniecki في مؤلفهما الشهير «الفلاح البولندي:» القيمة الاجتماعية تعني أي معنى ينطوي على مضمون واقعي وتقبله جماعة اجتماعية معينة، كما أن لها معنى محدداً، حيث تصبح في ضوئه موضوعا معينا أو نشاطا خاصا"[1]. ومن التعريفات المهمة للمصطلح التي نالت إجماعا من طرف المنظرين في علم الاجتماع، تعريف كليد كلاكوهن G.Klukhohn الذي عرف القيمة على أنها: «تصور واضح أو مضمر، يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه، بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل»[2].

من جهة أخرى يعرف بارسونز T. Parsons القيمة في كتابه النسق الاجتماعي بأنها: " عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في موقف معين" [3].

كما عرف حليم بركات القيم بأنها: «المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، أي تتصل بنوع السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته»[4] .

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نعرف القيم على «أنها أحكام معيارية يحملها الفرد نحو الموضوعات وأوجه النشاط المختلفة، تشكل محكاً يحدد على أساسه ما هو مرغوب فيه أو مفضل في موقف توجد فيه عدة بدائل».

ثانيا : خصائص القيم:

إن التعرف على خصائص القيم مفيد جداً لتمييز القيم عن المفاهيم التي لها تداخل معها كالاتجاهات، والمعايير والمعتقدات... والقيم تتميز بخصائص معينة منها[5] :

1. القيم تدخل في الأنساق الكبرى للفعل الإنساني وهي المجتمع والثقافة والشخصية؛.
2. القيم عبارة عن تعميمات، من خلالها يمكن فهم فعل معين بأن له معنى، والقيم أيضا هي مفهومات تصويرية، بمعنى أنها تشكل أو تصاغ في ألفاظ مطلقة ولكنها تطبق في

حدود موقفية خاصة؛

3. القيم لها درجة من العمومية، فلا يمكن أن تعبر عن تجربة مفردة أو موقف مفرد؛
4. القيم هي دائما موضوعات مرغوبة، فهي ليست أشياء يرغبها الناس، ولكنها ما يريده الناس ليشكل رغباتهم؛
5. ليست كل القيم ظاهرة وعمومية أو حتى شعورية، فنسق القيمة في ثقافة معينة قد يكون مستترا أو غير متعارف عليه.

كما تتميز القيم بعدة خصائص أخرى، ككونها مشتركة بين عدد كبير من الناس، وتثير اهتمام الفرد والجماعة لارتباطها بحاجات حيوية، واجتماعية أو طبيعية. كما أنها تستهدف صالح الجماعة ولها أهداف خلقية، وتتصف بالثبات النسبي والديناميكية، وتتميز القيم أيضا بمساندة بعضها البعض[6].

وتعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد، وهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة. وللقيم درجات مختلفة من التأثير على الفعل، ويرجع ذلك إلى أنها ليست متساوية في الأهمية. ومن المعروف أن كل نسق قيمي يحتوي على بدائل مقبولة اجتماعيا، لتسمح للمجتمع أو الأفراد بأن يكونوا في توافق مع المواقف الجديدة والمشكلات[7].

ثالثا: أهم ملامح التحول القيمي في المجتمع الجزائري:

1 - تطور المكانة الاجتماعية للمرأة:

لقد عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية وهو ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع التالية:

بالنسبة للوضع التعليمي للمرأة تشير المعطيات الإحصائية إلى تطور ملحوظ في تعليم البنات، حيث انتقلت نسبة التمدرس من 39.60 % سنة 1966 لتصل إلى 94.06 % سنة 2006 و96 % حاليا[8]. ويشكل هذا تحولا كبيرا في تعليم المرأة في الجزائر، وهو ما يؤهلها للمشاركة أكثر في الحياة الاجتماعية، ويزيد من فرص تقلدها مناصب المسؤولية وينعكس إيجابا على مكانتها داخل الأسرة وخارجها.

كما شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، حيث تعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار.

ويعتبر قطاع التربية والتعليم إلى جانب قطاع الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية، حيث بلغت نسبة المعلمات والأستاذات 47.20 % من مجموع هيئة التدريس سنة 2000، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 50.93 % سنة 2005. أما في قطاع الصحة فقد بلغت نسبة النساء 54 % من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي و73 % في الصيدلة. وفي قطاع القضاء بلغ عدد النساء القاضيات 957 سنة 2004 من مجموع 2897 قاضيا، أما حاليا فقد بلغ عددهن 1056 من بين 3041 قاضيا أي نسبة 34.72 %؛ اما في مناصب المسؤولية، فيوجد حاليا (03) نساء في منصب وزير في الحكومة، (02) في منصب والٍ، (03) أمينات عامات للولايات، (11) رئيسة دائرة و(143) نائبة بالمجلس الشعبي الوطني[9]. كما دخلت المرأة مجالات كانت حكرا على الرجال دون غيرهم، كالمجال العسكري والأمن الوطني.

فضلا عن ذلك حققت المرأة الجزائرية مكاسب كبيرة وتدعم مركزها من خلال تطور منظومتها القانونية، حيث تعززت مكانتها داخل الأسرة على إثر تعديل قانون الأسرة الجزائري في 27 فيفري 2005، وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها لصالح المرأة في: توحيد سن الزواج لكل من الرجل والمرأة بتسع عشرة سنة، وإخضاع تعدد الزوجات لعدة شروط منها الرضا المسبق للزوجة السابقة، واستعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين، والتمتع بالذمة المالية المستقلة وحق المرأة في طلب الخلع [10]. كما تعززت وضعية المرأة أكثر على إثر التعديلات التي أدخلت على كل من قانون الجنسية وقانون الانتخابات .

2 - القيم الأسرية :

لا شك أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، قد تركت آثارها الواضحة والعميقة على الأسرة، فقد تغيرت المميزات التقليدية التي كانت تتصف بها العائلة الجزائرية التقليدية، كتركيبها ووظائفها، وهذا التغير كان نتيجة حتمية لآثار التمدن والتصنيع التي اختلطت طبيعتها وصبغتها بالظروف التاريخية التي ورثتها منذ قرون عدة، أما على الصعيد القيمي فتكشف لنا المعطيات الإحصائية على التحولات التالية:

ا- التحول في شكل الأسرة في المجتمع الجزائري:

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن الأسرة الجزائرية هي في تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى أسرة نووية، فهذا الشكل من الأسرة لم يكن يمثل إلا نسبة 59.4 % سنة1966، لترتفع هذه النسبة وتصبح 71.5 % في إحصاء 1998[11] .كما بلغت نسبة الأسر وحيدة الأبوين حاليا 41 %،

ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الجزائري، حيث قفز عدد حالات الطلاق من 29 ألف حالة سنة 2004، إلى ما يفوق 41 ألف حالة سنة 2009 و 55 ألف حالة سنة 2011 [12]. وباعتبار أن الأسرة النووية هي نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر من الضبط الأسري، فإن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، يتبعه حتما تغير في طبيعة العلاقات، والأدوار، والوظائف، والضبط، والرقابة والسلطة داخل الأسرة. ومن شأن ذلك التأثير على القيم الأسرية كقيم التضامن الأسري، الجماعية والقيمة المتعلقة بالسلطة الأبوية.

ب - قيمة الزواج المبكر:

الزواج هو الإطار الاجتماعي والشرعي والقانوني الذي تتشكل من خلاله الأسرة، كما أن طقوس الزواج والقيم المرتبطة به ومراسم الاحتفال الخاصة به، تختلف من مجتمع إلى آخر، بل هي في تغير مستمر مع الزمن داخل نفس المجتمع. فالزواج يعد مؤسسة اجتماعية لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها، التي تختلف من حضارة إلى أخرى [13].

وتكشف لنا الإحصائيات المتعلقة بمتوسط سن الزواج في المجتمع الجزائري، عن مدى تطور القيم والمفاهيم المتعلقة بالزواج، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1):

تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر خلال الفترة (1966 - 2006).

السنوات	1966	1970	1977	1987	1998	2002	(*)2006
رجال	23.8	24.4	25.3	27.7	31.3	33.0	33.5
نساء	18.3	19.3	20.9	23.7	27.6	29.6	29.9

Source: -Ministere de la santé de la population et de la reforme hospitaliere, .rapport national CIPD Décembre 2003, p21

.CNES, Rapport sur le développement humain Alger, 2008 p94 (*)

تشير الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول السابق، إلى ارتفاع مستمر في متوسط سن الزواج في الجزائر بعد الاستقلال عند كلا الجنسين، فخلال الفترة (1966-2006)، ارتفع متوسط سن الزواج بأكثر من 10 سنوات عند كل من الرجال والنساء، ويشكل هذا الارتفاع مؤشرا على تراجع قيمة الزواج المبكر، التي كانت تشكل قيمة أساسية في الأسرة الجزائرية التقليدية.

ج- القيمة المتعلقة بالإنجاب:

تكتسي القيم المتعلقة بالإنجاب أهمية بالغة في السياسات الديمغرافية الهادفة إلى الحد من النمو الديمغرافي، حيث أثبتت الدراسات أن قيم واتجاهات الأفراد تجاه السلوك الإنجابي، لها تأثير قوي في انخفاض أو ارتفاع معدلات النمو السكاني أكثر من العوامل الأخرى المؤثرة فيه.

وللتعرف على تطور القيمة الإنجابية في المجتمع الجزائري، نعتمد على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمعدل العام للخصوبة Indice synthétique de fécondité وهو متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم امرأة واحدة خلال حياتها.

جدول رقم (2):

تطور معدل الخصوبة العامة في الجزائر للفترة (1966-2002).

السنوات	نسبة الخصوبة العامة (طفل/مرأة)	السنوات	نسبة الخصوبة العامة (طفل/مرأة)
1966	7.40	1987	5.29
1970	7.9	1988	5.29
1977	7.4	1989	6.21
1980	7.1	1990	4.61
1981	6.95	1992	4.40
1982	6.40	1995	4.00
1983	6.37	1996	3.14
1984	6.26	2000	2.56
1985	6.24	2002	2.4
1986	**5.50**	**2006**	**2.27**

Source: -CNES: Etude sur la politique en matiere de population, Alger, 1996.

- CNES: Rapport National sur le développement humain, Alger, 2008, p94..

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول السابق إلى تغير كبير في معدل الخصوبة العامة في الجزائر، حيث انتقل من 7.4 سنة 1966 ليصبح 5.50 سنة 1986، ثم استمر في الانخفاض ليصل إلى 2.27 سنة 2006، ويشكل ذلك تحولا عميقا في هذا المؤشر في زمن قياسي.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن القيمة الاجتماعية للإنجاب في الأسرة الجزائرية، قد تغيرت تحت تأثير عوامل عديدة، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية لا تفضل إنجاب أطفال كثيرين.

3 - قيم العمل:

عرفت البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، تحولات عميقة منذ الاستقلال، وهو ما من شأنه التأثير على قيم العمل لدى الأفراد. وهذا ما سنحاول تناوله بالدراسة والتحليل لكشف طبيعة التحول في قيمة العمل المنتج، قيمة العمل اليدوي والمهني، وكذا قيمة العمل الفلاحي.

ا – قيمة العمل المنتج:

لقد كان الإنسان في المجتمع الجزائري التقليدي، يقوم بدور فعال في العمل والإنتاج خاصة في المجال الفلاحي، اذ ظل في صراع مستمر مع الطبيعة من أجل توفير لقمة العيش بوسائل بدائية، حيث يقطع المسافات الطويلة مشيا على الأقدام للوصول إلى مكان العمل، ويعمل ويكد دون كلل، وفي كل الظروف المناخية، في ظل سيادة اقتصاد معاشي يعتمد على الاكتفاء الذاتي.

وعليه ووفقا لهذا التصور للعمل، كان المجتمع يقدر الإنسان العامل والمنتج، والبطالة تحاربها قيم المجتمع التقليدي، فالجميع يعمل في المجالات كافة ويمارس المهن والحرف كافة من أجل كسب القوت.

إلا أنه في السنوات الأخيرة، بدأت تظهر في المجتمع الجزائري سلوكيات وبدأت تنتشر ظواهر خاصة عند فئة الشباب، تدل على تنامي قيم سلبية نحو العمل المنتج. ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك: الارتفاع الملحوظ في عدد المشتغلين في قطاع الخدمات والإدارة مع تراجع محسوس في العمل الفلاحي، إضافة إلى ميل الشباب إلى المشاريع غير المنتجة التي تضمن لهم ربحاً سهلاً وسريعاً.

وتشير المعطيات الإحصائية حول سوق الشغل في الجزائر، إلى اختلال كبير في البنية الاقتصادية، وعدم وجود توازن في العمالة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، حيث أدى التوسع السريع في توفير مناصب الشغل إلى ارتفاع كبير في عدد المشتغلين في قطاع الخدمات والإدارة، مع تراجع محسوس في عدد المشتغلين في القطاعات المنتجة المتمثلة في الفلاحة، والصناعة والبناء والأشغال العمومية، مثلما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (3) :

توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب فروع النشاط

القطاعات	1977	1982	1991	1992	1996	2003	2007
الفلاحة (%)	35.50	30.48	23.7	17.3	17.35	21.1	16.1
الصناعة (%)	29.66	23.67	14.6	17.8	13.31	12	16.1
البناء والأشغال العمومية (%)	19.17	29.39	13.5	13.9	13.33	12	14
إدارة وخدمات (%)	15.67	16.46	48.2	50.0	56.0	54.9	59.3

Sources: - (1977): Annuaire statistique de L'Algérie 1977- 1978.

- O. N. S: enquête emploi et salaire : 1982.
- O. N. S: données statistique 1996.
- O. N. S: enquête emploi et salaire 2003 -2007.

فضلا عن ذلك، كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم سنة 2011 من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصاء، أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة شبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، إذ بلغ عدد المؤسسات التجارية 528 ألف و328 مؤسسة بما يعادل 55.1 % من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر، متبوعا بقطاع الخدمات بـ 325 ألف و440 مؤسسة بما يعادل 33.94 %، وبهذا تصل نسبة المؤسسات التي تنشط في مجال الخدمات والتجارة إلى 89 % من مجموع المؤسسات الاقتصادية[14] .

وعليه فإن المجتمع الجزائري أمام تحول انتكاسي (retragressive change)، والذي يعني الانتقال من نمط إنتاجي إلى آخر، ويسفر هذا الانتقال عن تدمير الشكل الأول وفشل التنظيم الجديد في بلوغ أهدافه، ويصاحب هذا الانتقال عادة تفكيك المجال الحيوي الذي يتحرك فيه النمطان الجديد والقديم، مما يؤدي إلى تدهور شامل في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[15].

وقد وصف الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول هذا التحول في البنية الاقتصادية «بالاختلال الخطير» الناتج عن التباين الكبير بين العمل المنتج والعمل غير المنتج[16].

- الارتفاع المحسوس في عدد مستخدمي الوظيف العمومي:

يعتبر التوسع في الوظيف العمومي مثيرا بالفعل، إذ قفز عدد الموظفين من 300 ألف سنة 1963 إلى 1,719,251 موظفا سنة 2010[17]، وهو عدد ضخم جدا تسبب في ارتفاع كبير في كتلة الأجور وبالتالي رفع النفقات العمومية في الجزائر إلى مستويات قياسية.

وبهذا يمكننا القول إن الوظيف العمومي بعد الاستقلال شكل مركز النشاط الاجتماعي المفضل لدى الأفراد، ويرجع إدريس بولكعيبات ذلك إلى سببين[18]:

السبب الأول: هو أن القطاعات الأخرى للنشاط كالفلاحة عرفت تراجعا بالنسبة للدخل القومي الخام، وهذا التراجع الكبير وضع المناطق الحضرية تحت الضغط (موجات التحضر الكثيفة والسريعة بعد الاستقلال) .

السبب الثاني: انجذاب الأفراد للعمل في الوظيف العمومي مرتبط بفكرة الأفراد عن هذا القطاع، فقد كان يشكل رمزا لممارسة السلطة التي كان الجزائريون قد حرموا منها لعقود طويلة تحت الاحتلال. ولهذا كان العمل فيه هو بمثابة ممارسة للسلطة، ولعل ذلك هو الذي دفع بيار بورديو Pierre Bourdieu للقول بأن الوظيف العمومي في الجزائر كان يعتبر «جنة المهن».

ويمكننا تفسير هذه الظاهرة اعتمادا على تضافر عوامل عدة، منها عوامل موضوعية تتعلق بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة وأخرى ذاتية تتعلق بالأفراد واتجاهاتهم نحو العمل المكتبي الإداري، وما يحملونه من قيم اتجاه الوظائف الإدارية بصفة عامة والحكومية بصفة خاصة، وتتمثل هذه العوامل أساسا في:

انجذاب الأفراد إلى العمل في الوظيف والعمومي لما يوفره من راتب مضمون ووظيفة مستقرة، إضافة إلى مكاسب أخرى كالضمان الاجتماعي، التقاعد والخدمات الاجتماعية.

النظرة الاجتماعية للعمل الإداري وما يمنحه من مكانة اجتماعية وسلطة تزيد من قوة جاذبيته على المستوى النفسي- الاجتماعي، حيث يرى مصطفى بوتفنوشات أن «في التمثل الاجتماعي يكمن التقدم في العيش في الحضر وفي الوظيفة العمومية أو العمل المأجور»[19]، ويضيف «على المستوى الثقافي أغلبية الشباب يحملون نظرة مهتزة عن الحياة بفعل التحولات الاجتماعية الجارية والتي جعلتهم يتمنون حياة مهنية كياقات بيضاء col blanc وضمان أجر أكثر دون بذل جهد أو إتعاب للنفس»[20].

نفور الأفراد من العمل في القطاع الخاص، الذي مازال في الجزائر تسيطر عليه ذهنية

متخلفة، حيث لا يتمتع العمال بأدنى الحقوق من تأمين وضمان اجتماعي أو أمن وظيفي، في ظل غياب علاقات مهنية يسودها الاحترام بين رب العمل والعامل، إذ تنتشر على نطاق واسع في القطاع الخاص مظاهر الاستغلال في أبشع صوره.

عدم جاذبية العمل في المجال الاقتصادي الذي أصبح رمزا لعدم الاستقرار واللاأمن الوظيفي، بفعل عمليات الخوصصة والتسريح الجماعي للعمال وغلق وإفلاس الشركات العمومية، إضافة إلى ما يتطلبه من مهارة وتخصص وتكوين يفتقدها أغلبية المقبلين على سوق العمل في الجزائر.

- التوسع في قطاع الخدمات:

تشير الإحصائيات المتوفرة في مجال توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فروع النشاط، إلى سيطرت قطاع الخدمات واحتلاله المرتبة الأولى أمام باقي فروع النشاط الأخرى (علما أن أغلبية هذه المؤسسات تم إنشاؤها في إطار تدعيم ومساعدة الشباب على القيام بمشاريع استثمارية عن طريق منح مساعدات وقروض من طرف الدولة). وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط حتى 31/12/2007.

مجموعات فروع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لعام 2007	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في كل فرع (%)
خدمات	135151	% 45.98
البناء والأشغال العمومية	100250	% 34.10
الصناعة	54301	% 18.47
الفلاحة والصيد البحري	3401	% 1.16
خدمات ذات الصلة بالصناعة	843	% 0.29
المجموع	**293946**	**% 100**

Source: Ministere des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat, bulletin d'information économique, 2007, p 11.

تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى تركز المشاريع الاستثمارية في قطاع الخدمات، حيث يشكل نسبة 45.98 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.

والأمر الملفت للانتباه، هو أن مجموع الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصناعة معا لا يصل حتى إلى نصف المشاريع الاستثمارية في مجال الخدمات. يفهم من ذلك أن الإنسان الجزائري تحول من الإنتاج إلى الاستهلاك، أي أنه أصبح على هامش العملية الإنتاجية. ففي مرحلة الستينات كان القطاع الفلاحي هو المسيطر، ليتراجع في السبعينات، فاسحا المجال لسيطرة القطاع الصناعي، والآن أصبح قطاع الخدمات هو المسيطر أمام تراجع أوجه النشاط الأخرى لاسيما الفلاحة والصناعة.

إذ يمكن القول، لقد برز في المجتمع الجزائري توجه مفرط نحو الاستهلاك وتدهورت قيم العمل والأداء والكفاءة، وتم استبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية، وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة، بغض النظر عن نوعية العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته. فالعمل المنتج لم يعد هو الطريق لتحقيق التطلعات.

وعليه فإن انتشار النزعة المادية والبحث عن الثراء والكسب السريع دون أي جهد، خاصة في أوساط الشباب يشكل مؤشرا عن تحول قيمي في المجتمع الجزائري، الذي كان في السابق تسود فيه قيم حب العمل والبذل والعطاء.

ب – قيمة العمل اليدوي والحرفي:

تكشف الشواهد الميدانية والمعطيات الإحصائية، عن تحول خطير في قيم العمل من خلال انتشار نظرة دونية للأعمال اليدوية والحرفية، خاصة عند فئة الشباب والتي تتمظهر في عزوفهم عن التكوين المهني، وكذلك رفضهم العمل في قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية.

- عزوف الشباب عن التكوين المهني:

على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي سخرتها الدولة الجزائرية لقطاع التكوين المهني الذي يشهد تطورا وتوسعا ملحوظا في الهياكل والتخصصات، وعلى الرغم من حملات التحسيس والتوعية التي تنظمها وزارة التكوين والتعليم المهنيين ومديرياتها الولائية لاستقطاب الشباب وحثهم على الإقبال على التكوين، إلا أن هذا القطاع يعرف في السنوات الأخيرة عزوفا خطيرا وانخفاضا كبيرا في أعداد المقبلين عليه، وهو ما تعكسه المعطيات والشواهد التالية:

– تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن منظومة التكوين المهني تشهد حاليا تسرباً يصل إلى نسبة 80 % [21]، فنسبة قليلة جدا من المتربصين المسجلين تواصل التكوين حتى نهايته وتتحصل على شهادة نهائية.

– في تصريح لوزير التكوين المهني بمناسبة الدخول المهني في فيفري 2011: "بلغت المناصب التكوينية المفتوحة 250 ألف منصب على المستوى الوطني ولم يتم تسجيل سوى 120 ألف متربص"[22]. وهذا يعني أن نسبة الإقبال لا تزيد عن 48 % من مجموع المناصب المفتوحة.

إضافة إلى ظاهرة العزوف وضعف الإقبال على التكوين المهني، هناك ظاهرة أخرى لا تقل خطورة، هي رفض الشباب التسجيل في تخصصات معينة كالفلاحة، والبناء والأشغال العمومية... وهو مؤشر عن تحول قيمي في مجال العمل اليدوي والحرفي، في المقابل تشهد تخصصات كالإعلام الآلي والمحاسبة...إقبالا كثيفا.

- النظرة الدونية للعمل الفلاحي:

لقد كان الإنتاج الزراعي الرعوي في المجتمع الجزائري التقليدي الركيزة الأساسية لعملية الإنتاج، التي كانت بدائية تفتقر لأدنى الآلات الحديثة، فكان الحرث، والزرع، والسقي والحصاد يتم بطريقة يدوية وهو ما كلف الفلاح عناء ومشقة كبيرة لكسب عيشه. إلا أن المجتمع الجزائري في تلك الفترة استطاع أن يحقق اكتفاءه الذاتي وأمنه الغذائي، بل كانت المنتوجات الوفيرة التي تدرها سهول عنابة ومتيجة تغزو الأسواق الأوربية.

وقد كان الفلاح في المجتمع الجزائري التقليدي متعلقا بأرضه وهذا ما أكده بيار بورديو Pierre Bourdieu في كتاباته حول الجزائر بقوله: "إن العلاقة التي تجمع الفلاح بأرضه هي علاقة روحية أكثر منها نفعية، حيث يشعر الفلاح بأنه تابع إلى حقله أكثر من كون الحقل ملك له. فهذه الأرض لا تمثل بالنسبة له مادة أولية، ولكن هي بمثابة الأم المرضعة التي يجب الخضوع لها" [23].

أما بعد الاستقلال فإن المعطيات الإحصائية والشواهد الميدانية تؤكد جميعها، على أن العمل الفلاحي في الجزائر عرف تراجعا كبيرا وخطيرا، فضخامة هذه الظاهرة وتداعياتها على الأمن الغذائي تستحق فعلا الاهتمام.

فمساهمة القطاع الفلاحي في الدخل القومي الخام يعرف تراجعا سنة بعد سنة، حيث كان يشكل 34 % عام 1954، ثم 15 % سنة 1968 ليصل إلى 10 % سنة 1971 [24]. أما العمالة الفلاحية فقد عرفت بدورها تناقصا وهو ما توضحه الإحصائيات الخاصة بتطور اليد العاملة النشطة في القطاع الفلاحي في الجزائر.

جدول رقم (5): تطور نسبة العمالة الفلاحية من 1966 إلى 2007.

السنوات	1966	1977	1982	1991	1996	2003	2007
نسبة العمالة الفلاحية(%)	58	35.50	30.48	23.7	17.35	21.1	16.1

Sources: -1966: Mostafa Boutefnouche: la société Algérienne, opcit, P 63.

- 1977: Annuaire statistique de l'Algérie 19771978-.

- O.N.S : enquête emploi et salaire 1982, 19962007-2003-.

إن الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه توضح حجم النزيف في اليد العاملة الفلاحية، والذي بلغ مستويات قصوى في الفترة ما بين 1966 و1977. ففي مدة عشرية فقط انتقلت النسبة من 58 % سنة 1966 إلى 35.50 % سنة 1977، وهو ما يشكل تحولا سريعا، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عملية التصنيع المكثف والسريع في مرحلة السبعينات، حيث كانت السياسة التنموية تعطي امتيازات كبيرة لعمال الصناعة في المقابل يعاني عمال قطاع الفلاحة من غياب ضمانات تتعلق بمناصب العمل. الأمر الذي سرع من موجات التحضر وبالتالي ترك عدد كبير من العمال الزراعيين للريف والعمل الفلاحي والتحاقهم بالصناعة. وتواصل الانخفاض في العمالة الريفية إلى أن بلغت نسبتها 16.1 % سنة 2007.

فضلا عن ذلك بدأت تنتشر في المجتمع الجزائري، ظاهرة جديدة تعكس فعلا تراجع القيمة الاجتماعية للعمل الفلاحي، وهي عزوف سكان الأرياف عن خدمة الأرض، إذ أصبحوا يترددون مثلهم مثل سكان الحضر على الأسواق لشراء الخضر والمنتوجات الفلاحية، بعدما كانت تنتشر في السابق زراعة معاشية تؤمن ما هو ضروري من الاستهلاك الغذائي للأسر.

فالاقتصاد الريفي الذي كان يعتمد بشكل كلي على القطاع الزراعي وذلك باستقطابه 70 % من العمالة في الريف، لم يعد كذلك بسبب هجرة الريفيين للزراعة ودخول ميادين جديدة من أبرزها التجارة والخدمات، وهو ما توضحه الإحصائيات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (6): توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب فروع النشاط والمجال المكاني لسنة 2007.

فروع النشاط	الحضر	النسبة	الريف	النسبة
الفلاحة	265531	% 5	905367	% 27.4
الصناعة	724376	%13.7	303441	% 9.2
البناء والأشغال العمومية	814966	%15.4	708644	% 21.4
التجارة والخدمات الإدارية	3483716	%65.9	1388202	% 42
المجموع	5288588	%100	3305654	% 100

Source: O.N.S: employé et chômage 2007, p2.

يتضح لنا جليا من خلال هذا الجدول، أن نسبة عالية من العمالة الريفية تتركز في قطاعي التجارة والخدمات الإدارية، حيث بلغت هذه النسبة 56.7 %، وهو ما يتناقض مع الفكرة السائدة التي مفادها أن الزراعة هي النشاط الأساسي لسكان الريف، فنسبة العمالة الريفية التي تنشط في الزراعة تمثل فقط 13.6 %، مما يشكل تحولا عميقا في البنية الاقتصادية الريفية. فقطاعا الإدارة والخدمات غير المنتجين أصبحا يستقطبان أغلبية العمالة الريفية خاصة فئة الشباب، فالرجل الريفي الذي كان حريصا على خدمة الأرض تحول إلى النشاط في ميادين أخرى لم تكن في السابق من اهتماماته وتفضيلاته، وهو مؤشر عن تحول قيمي اتجاه خدمة الأرض والعمل الفلاحي بصفة عامة لدى الفرد الجزائري. وعليه فإن القيم المتعلقة بارتباط الفلاح وتعلقه بأرضه قد تدهورت، حيث تغيرت العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض وتغيرت معها نظرته للعمل الفلاحي، مما أدى إلى ترك الأراضي الزراعية والفرار إلى المدن. وهو ما تعكسه عمليات النزوح المتتالية لآلاف السكان من القرى والمداشر إلى المدن الكبرى بعد الإستقلال.

4 - القيم المتعلقة بالتعليم:

شهدت القيم المتعلقة بالتعليم تغيرا في السنوات الأخيرة، ونلمس ذلك في تزايد مخيف لظاهرة الاعتداء والعنف ضد المعلمين من طرف التلاميذ، إضافة إلى بروز ظاهرة تفوق البنات على الأولاد في مختلف المستويات الدراسية والجامعية، مع تزايد نسب التسرب المدرسي لدى الذكور.

ا- تدني قيمة وظيفة التعليم: كشفت وزارة التربية الجزائرية في دراسة أعدتها حول

العنف في الوسط المدرسي، عن أرقام مخيفة حول الظاهرة، حيث تم إحصاء تعرض 4555 أستاذ إلى العنف من قبل التلاميذ سنة 2011. وتزداد هذه الظاهرة لدى تلاميذ مرحلة المتوسط الذين تورط 2899 منهم في التطاول على الأساتذة سواء جسديا أو عن طريق التلفظ بكلمات غير أخلاقية، مقابل 1455 تلميذا يدرسون في الطور الثانوي و201 تلميذا يدرسون في الطور الابتدائي [25]، وتشير إحصائيات وزارة التربية الوطنية إلى تعرض 400 أستاذ سنويا لعنف لفظي وجسدي[26]. ويشكل تنامي حالات الاعتداءات على المعلمين من طرف تلاميذهم مؤشرا على تدهور قيم التعليم، فلم يعد المعلم هو النموذج للشخص صاحب المكانة والاحترام كما في السابق، وهو ما أكدته دراسة الباحث حبيب بن صافي حول صورة المعلم في ثقافة المجتمع الجزائري، حيث كشفت عن تدني قيمة وظيفة التعليم بصورة ملحوظة وبارزة، وانهيار مستمر لمكانة المعلم الاجتماعية وتراجع رهيب للنظرة للمعلم ووظيفته في المجتمع الجزائري[27] .

ب- تفوق الإناث على الذكور: تشهد ظاهرة تفوق الإناث على الذكور في التعليم في الجزائر تصاعدا مستمرا عاما بعد عام، وشملت الظاهرة الآن كل الأطوار الدراسية بما فيها الابتدائي والجامعي، والمشكلة ليس في التفوق النسائي، وإنما تكمن في التراجع الذكوري المخيف وعزوفهم المتنامي عن الدراسة، وهو ما تؤكده الإحصائيات الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (7): نسبة البنات في التعليم الثانوي والجامعي

السنوات		2000	2003	2005
تعليم ثانوي	التلاميذ المسجلون	975862	1095730	1123123
	نسبة البنات (%)	% 56.15	% 56.73	% 57.72
تعليم جامعي	الطلبة المسجلون في التدرج	466084	589993	721833
	نسبة البنات (%)	% 52.6	% 55.0	%57.5

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

كما يعرف عدد الطالبات في الجامعات الجزائرية تزايدا مطردا، وهو نتيجة منطقية لتفوق البنات بصفة مطردة على الذكور في شهادة الثانوية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (8): نسبة النجاح في شهادة الثانوية

السنة	نسبة الذكور	نسبة البنات
2006	% 37.14	% 62.86
2007	% 36.01	% 63.99
2008	% 33	% 67
2009	% 42.18	% 57.82
2010	% 35.27	% 64.73
2011	% 34.65	% 65.35

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

وتوصل الباحث عبد القادر لقجع في دراسة ميدانية حول القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري، إلى أن البنات أصبحن أكثر حرصا على دراستهن من الذكور. وذلك من أجل تحقيق غاية مزدوجة: التحرر من الرقابة العائلية وتجاوز الحدود المجتمعية التي تكرس السيطرة الذكورية [28] .

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى حقيقة مهمة، وهي أن التحولات والتغيرات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مختلف الفترات التي مر بها، أدت إلى إحداث تغير قيمي كان له آثار جوهرية على نسق القيم المركزي المحدد لهوية المجتمع. حيث برزت قيم جديدة على السطح، نتجت عنها سلوكات أدت إلى الإضرار بالمصالح القومية والتدهور الاجتماعي والاقتصادي، وفي المقابل ما زال المجتمع محافظا على بعض القيم التقليدية الأصيلة. وعليه فإن القيام بدراسات سوسيولوجية لتشخيص وتفسير مختلف مظاهر التغير التي طرأت على القيم في المجتمع، أمر مفيد جداً لرسم سياسة ناجعة تهدف إلى المحافظة على القيم الإيجابية، ووقف زحف القيم السلبية وحركة الهدم والإتلاف القيمي التي تستهدف البنية العتيقة في المجتمع، والتي يمكن أن تكون لها انعكاسات مستقبلية خطيرة، خاصة إذا تعلق الأمر بقيم الانتماء والارتباط بالوطن.

المراجع:

1. نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص505.
2. المرجع السابق، ص ص 505 – 506.
3. Parsons Talcott: Social System، 2nd Printing، Glencoe Illinois The Free Press، 1958، P 12.

4. ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، الأردن، 2006، ص 23.
5. محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ، ص ص 159 – 164.
6. محمد محمد الزلباني، القيم الاجتماعية، مدخل للدراسات الأنتروبولوجية والاجتماعية، الكتاب الأول، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، 1973، ص19.
7. أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية، دراسات في علم الاجتماع، الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص273 .
8. Bilan chiffré du ministère de l'éducation nationale 2011 .
9. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: المرأة الجزائرية : واقع ومعطيات ، ص 21.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 05-02 المؤرخ في 2005/02/27، يعدل ويتمم القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 والمتضمن قانون الأسرة .
11. Office National des Statistiques, Typologie des ménages et des familles, données statistiques 1998
12. جريدة النهار الجديد الجزائرية، الصادر بتاريخ 2012/01/08.
13. إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج-دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطبيعة بيروت، 1981، ص 16.
14. جريدة الشروق اليومي الجزائرية، عدد 3557 الصادرة بتاريخ 2012/02/06.
15. محمد العربي ولد خليفة، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، دار النشر راجعي، الجزائر، 2009، ص 134.
16. Abderrahmane Mebtoul: L'Algérie face au défis de la mondialisation, OPU, Tome2, Alger .2002, p 62
17. المديرية العامة للوظيف العمومي، الجزائر، 2011.
18. إدريس بولكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة بالجزائر، عدد 17، جوان 2002، ص 115 .
19. Mostafa Boutefnouchet: la Société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, p63.
20. Ibid , p103
21. Abderrahmane Mebtoul: Op.cit., p 65.

22. تصريح وزير التكوين والتعليم المهنيين الجزائري لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 2011/02/28 .

23. Pierre Bourdieu : Sociologie de l'Algérie, édition Quadrige Puf, Paris 2010, P.P 93- 105.

24. إدريس بولكعيبات، مرجع سابق، ص 115 .

25. جريدة الجزائر نيوز الجزائرية الصادرة بتاريخ 2011/11/26.

26. جريدة الخبر الجزائرية الصادرة بتاريخ 2011/09/23.

27. حبيب بن صافي، صورة المعلم في ثقافة المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2006.

28. Abdel Kader Lakjaa: La Jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspirations sociétaires, centre de documentation économique et sociale, Alger 2007 , P 09.

Features moral transformation in Algerian society: a sociological study

Dr. Teriyaki Hassan

Introduction

This paper tries to identify some human values in the quest of modernity in Algeria; however findings suggest that a social change has taken place among Algerian population in: education, family values and employment in general.